

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ألم يأن لنا التزام الخط المستقيم والبُعد عن الخطوط المعوجة؟!

الخبر:

إجراء سادس انتخابات برلمانية بعد عام 2003، في 11 تشرين الثاني 2025.

التعليق:

مع كل التضخيم الإعلامي الذي يُصاحب الانتخابات عادة، ومع أعمال سياسية يقوم بها المنتفدون وتصريحات ومعارضات هدفها التغطية على واقع مثل هذه الانتخابات في بلاد المسلمين ومنها العراق، وفي ظل دستور وأنظمة لا تطبق شرع الله تعالى ولا تُحكّمه في شؤونها، لا بد من وضع الخط المستقيم بجوار الخطوط المعوجة، لكي يتبين الحق من الباطل، والحلال من الحرام، والحسن من القبيح، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

إن معرفة الحكم الشرعي تتطلب تحقيق مناهج، ومناطه هنا هو انتخاب أعضاء مجلس النواب، وطبيعة أعمال المجلس وصلحياته، ومن ثم إنزال الحكم الشرعي عليه.

ومجلس النواب في النظام الديمقراطي يقوم بأعمال ومهام أبرزها: سن التشريعات، ومنح الثقة للحكومة ومحاسبتها وإقرار الموازنة العامة، والقسم على المحافظة على الدستور الوضعي، والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات، وانتخاب رئيس الدولة.

أما واقع الانتخاب شرعا فهو توكيل ونيابة في الأمر الذي يجري الانتخاب من أجله، وعليه فإن حكم الشرع في الانتخابات يأخذ حكم الوكالة، فإن وكلت في عمل حلال كانت الوكالة حلالا، وإن وكلت في عمل حرام كانت الوكالة حراما.

أما التشريع فهو عمل لا يجوز للمسلم أن يمارسه لا تشريعا ولا تصويتا على تشريع بسلب أو إيجاب حتى وإن وافق هذا التشريع حكم الإسلام؛ فمصادقية التشريع ومرجعيته هي كونه له دليل من الشرع، سواء وافق الشعب عليه أم لم يوافق، فالتشريع لله تعالى وحده ولا يحق لأحد أن يشارك الله تعالى فيه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

أما منح الثقة لحكومة علمانية لا تحكم بما أنزل الله فلا يجوز لمسلم، كما لا يجوز له أن يُصادق على اتفاقيات ومعاهدات تقوم على قوانين الكفر ناهيك عن كونها اتفاقيات تجعل للكافر سبيلا على البلاد والعباد، والله تعالى يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

وأما القسم على المحافظة على الدستور والولاء للوطن، فإن الدستور قانون من وضع البشر يحرم التحاكم إليه، والولاء لا يكون إلا لله، فكيف يقسم النائب بالله، على كتاب الله، أن يعصي الله ويحتكم لغير شرعه؟!

أما مسألة المحاسبة، فلا شك أنها مطلب مهم وضروري وهي من أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فرض، لكن هل تتم المحاسبة في مجلس النواب على أساس الإسلام أم على أساس الدستور والقوانين الوضعية؟ أما إقرار الموازنة فهو باطل لكل صاحب عينين، فالموازنة تقوم على الضرائب والقروض الربوية تماشيا مع الاقتصاد الرأسمالي.

وبعد هذا البيان يتضح أن هذه الانتخابات تتم وفق دستور وضعي مخالف للإسلام لذا فإنها تُصبح محرمة، وهي شهادة زور تهدف لتعزيز فكرة استحالة التغيير، يصورها الجهلاء أو الجبناء أو علماء السلاطين، ولها مآرب أخرى. لكن التغيير باستطاعة الأمة الإسلامية إن هي توكلت على الله تعالى والتزمت طريقة رسوله ﷺ، ثم وضعت يدها بيد المخلصين وهم كثر والله الحمد. لهذا الخير ندعوكم والله من وراء القصد.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. عبد الإله محمد – ولاية الأردن